فصل
[في الفرق بين التشبيه والاستعارة]

إن الاسم إذا قصد إجراؤه على غير ما هو له لمشابهة بينهما كان ذلك على ما مضى من الوجهين: (أحدهما) أن يسقط ذكر المشبّه من البين حتى لا يعلم من ظاهر الحال[1] أنك أردته، وذلك أن تقول: «عنت لنا ظبية» وأنت تريد امرأة «ووردنا بحراً» وأنت تريد الممدوح، فأنت في هذا النحو من الكلام إنما تعرف أن المتكلم لم يرد ما الاسم موضوع له في أصل اللغة، بدليل الحال أو إفصاح المقال بعد السؤال أو بفحوى الكلام وما يتلوه من الأوصاف. مثال ذلك أنك إذا سمعت قوله:

ترنح الشرب واغتالت حلومهم شمس ترجل فيهم ثم ترتحل[2]

استدللت بذكر الشرب واغتيال الحلوم والارتحال أنه أراد قينة[3] ولو قال: ترجلت شمس ولم يذكر شيئاً غيره من أحوال الآدميين لم يعقل قط أنه أراد امرأة إلا بأخبار مستأنف أو شاهد آخر من الشواهد.

ولذلك تجد الشيء يلتبس منه حتى على أهل المعرفة، كما روى أن عدي بن حاتم اشتبه عليه المراد بلفظ الخيط في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾ [البقرة: 187] وحمله على ظاهره، فقد روى أنه قال:

---

(1) أي من أول الأمر وبمجرد اللفظ.

(2) الشرب بالفتح: جماعة الشاربين، وترجلت الشمس: ارتفعت والمراد تظهر ويسطع ضوءها.

(3) القينة: المغنية والعازفة.

لما نزلت هذه الآية أخذت عقالاً أسود وعقالاً أبيض فوضعتهما تحت وسادتي فنظرت فلم أتبيّن، فذكرت ذلك النبيﷺ فقال: «إن وسادك لطويل عريض إنما هو الليل والنهار»[1].

(والوجه الثاني) أن يذكر كل واحد من المشبه والمشبه به فتقول: زيد أسد، وهند بدر، وهذا الرجل الذي تراه سيف صارم على أعدائك.

وقد كنت ذكرت فيما تقدم أن في إطلاق الاستعارة على هذا الضرب الثاني بعض الشبهة، ووعدتك بكلام يجيء في ذلك وهذا موضعه.

اعلم أن الوجه الذي يقتضيه القياس وعليه يدل كلام القاضي في الوساطة[2] أن لا تطلق الاستعارة، على نحو قولنا: «زيد أسد وهند بدر». ولكن نقول هو تشبيه؛ فإذا قال: هو أسد، لم تقل استعار له اسم الأسد ولكن تقول شبهه بالأسد، وتقول في الأول إنه استعارة لا تتوقف فيه ولا تتحاشى البتة، وإن قلت في القسم الأول إنه تشبيه كنت مصيباً، من حيث [أنها] تخبر عما في نفس المتكلم وعن أصل الغرض، وإن أردت تمام البيان قلت: أراد أن يشبه المرأة بالظبية فاستعار لها اسمها مبالغة. فإن قلت فكذلك فقل في قولك «زيد أسد» إنه أراد تشبيهه بالأسد فأجرى اسمه عليه، ألا ترى أنك ذكرته بلفظ التنكير فقلت: زيد أسد كما تقول: زيد واحد من الأسود فما الفرق بين الحالين، وقد جرى الاسم في كل واحد منهما على المشبه؟ فالجواب أن الفرق بيّن، وهو أنك عزلت في القسم الأول الاسم الأصلي عنه واطرحته وجعلته كأن ليس باسم له، وجعلت الثاني هو الواقع عليه والمتناول له، فصار قصدك التشبيه أمراً مطوياً في نفسك، مكنوناً في ضميرك، وصار في ظاهر الحال وصورة الكلام وقضيته، كأنه الشيء الذي وضع له الاسم في اللغة وتصور أن تعلقه الوهمُ كذلك. وليس كذلك القسم

(1) الحديث في الصحيحين وغيرهما ولفظه: «إن وسادك لعريض» وفي مسلم «وسادتك» وهي أخص «إنما هو سواد الليل وبياض النهار».

(2) أي كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه ونقد شعره للقاضي أبي الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني المتوفى سنة 392 هـ وهو الذي ينقل المصنف عنه كثيراً.

الثاني لأنك قد صرحت فيه بالمشبه وذكرك له صريحاً يأبى أن تتوهم كونه من جنس المشبه به. وإذا سمع السامع قولك: «زيد أسد وهذا الرجل سيف صارم على الأعداء» استحال أن يظن، وقد صرحت له بذكر زيد أنك قصدت أسداً وسيفاً، وأكثر ما يمكن أن يدّعي تخيّله في هذا أن يقع في نفسه من قولك: زيد أسد، حال الأسد في جراءته وإقدامه وبطشه، فأما أن يقع في وهمه أنه رجل وأسد معاً بالصورة والشخص فمحال.

ولما كان كذلك، كان قصد التشبيه من هذا النحو بيناً لائحاً، وكائناً من مقتضى الكلام، وواجباً من حيث موضوعه، حتى إن لم يحمل عليه كان محالاً؛ فالشيء الواحد لا يكون رجلاً وأسداً، وإنما يكون رجلاً وبصفة الأسد فيما يرجع إلى غرائز النفوس والأخلاق، أو خصوص في الهيئة كالكراهة في الوجه، وليس كذلك الأول، لأنه يحتمل الحمل على الظاهر على الصحة، فلست بممنوع من أن تقول: عنَّت لنا ظبية، وأنت تريد الحيوان، وطلعت شمس وأنت تريد الشمس، كقولك: طلعت اليوم شمس حارة، وكذلك تقول: هززت على الأعداء سيفاً، وأنت تريد السيف، كما تقوله وأنت تريد رجلاً باسلاً استعنت به، أو رأياً ماضياً وفقت فيه، وأصبت به من العدو فأرهبته وأثرت فيه.

وإذا كان الأمر كذلك، وجب أن يفصل بين القسمين فيسمى الأول استعارة على الإطلاق، ويقال في الثاني إنه تشبيه، فأما تسمية الأول تشبيهاً فغير ممنوع ولا غريب، إلا أنه على أنك تخبر عن الغرض وتنبىء عن مضمون الحال، فأما أن يكون موضوع الكلام وظاهره موجباً له صريحاً فلا، فإن قلت: فكذلك قولك «هو أسد» ليس في ظاهره تشبيه لأن التشبيه يحصل بذكر الكاف أو «مثل» أو نحوهما ـ فالجواب أن الأمر وإن كان كذلك فإن موضوعه من حيث الصورة يوجب قصدك التشبيه لاستحالة أن يكون له معنى وهو على ظاهره وله مثال من طريق العادة، وهو أن مثل الاسم مثل الهيئة التي يستدل بها على الأجناس كزي الملوك وزي السوقة، فكما أنك لو خلعت من الرجل أثواب السوقة ونفيت عنهُ كل شيء يختص بالسوقة، وألبسته زي الملوك فأبديته للناس في صورة الملوك حتى يتوهموه ملكاً وحتى لا يصلوا إلى معرفة حاله إلا بإخبار أو اختبار

واستدلال من غير الظاهر ـ كنت قد أعرته هيئة الملك وزيّه على الحقيقة، ولو أنك ألقيت عليه بعض ما يلبسه الملك من غير أن تعريه من المعاني التي تدل على كونه سوقة لم تكن قد أعرته بالحقيقة هيئة الملك، لأن المقصود من هيئة الملك أن يحصل بها المهابة في النفس وأن يتوهم العظمة، ولا يحصل ذلك مع وجود الأوصاف الدالة على أن الرجل سوقة.

افرض هذه الموازنة في الشيء الواحد كالثوب الواحد يعاره الرجل فيلبسه على ثوبه أو منفرداً، وإنما اعتبر الهيئة وهي تحصل بمجموع أشياء، وذلك أن الهيئة هي التي يشبه حالها حال الاسم، لأن الهيئة تخص جنساً كما أن الاسم كذلك والثوب على الاطلاق لا يفعل ذلك إلا بخصائص تقترن به وتراعى معه، فإذا كان السامع قولك: «زيد أسد» لا يتوهم أنك قصدت أسداً على الحقيقة لم يكن الاسم قد لحقه ولم تكن قد أعرته إياه إعارة صحيحة، كما أنك لم تعر الرجل هيئة الملك حين لم تزل عنه ما يعلم به أنه ليس بملك.

هذا ـ وإذا تأملنا حقيقة الاستعارة في اللغة والعادة كان في ذلك أيضاً بيان لصحة هذه الطريقة ووجوب الفرق بين القسمين، وذاك أن من شرط المستعار أن يحصل للمستعير منافعه على الحد الذي يحصل للمالك، فإن كان ثوباً لبسه كما لبسه، وإن كان أداة استعملها في الشيء تصلح له، حتى إن الرائي إذا رآه معه لم تنفصل حاله عنده من حال ما هو ملك يد ليس بعارية، وإنما يفضله المالك في أن له أن يتلف الشيء جملة أو يدخل التلف على بعض أجزائه قصداً وليس للمستعير ذلك، ومعلوم أن ما هو كالمنفعة من الاسم أن يوجب ذكره القصد إلى الشيء في نفسه، فإذا قلت: «زيد» علم أنك أردت أن تخبر عن الشخص المعلوم، وإذا قلت: «لقيت أسداً» علم أنك علقت اللقاء بواحد من هذا الجنس، وإذا كان الأمر كذلك ثم وجدنا الاسم في قولك: «عنت ظبية» يعقل من إطلاقه أنك قصدت الجنس المعلوم، ولا يعلم أنك قصدت امرأة، فقد وقع من المرأة في هذا الكلام موقعه من ذلك الحيوان على الصحة فكان ذلك بمنزلة أن المستعير ينتفع بالمستعار انتفاع مالكه فيلبسه لبسه ويتجمل به تجمله، ويكون مكانه عنده مكان الشيء المملوك، حتى يعتقد من ينظر إلى الظاهر أنه له، ولما وجدنا الاسم

في قولك: «زيد أسد» لا يقع من زيد ذلك الموقع من حيث أن ذكره باسمه يمنع من أن يصير الاسم مطلقاً عليه ومتناولاً له على حد تناوله ما وضع له، وزان ذلك وزان أن يضع الرجل عند الرجل ثوباً ويمنعه أن يلبسه، أو بمنزلة أن تطرح عليه طرف ثوب كان عليك فلا يكون ذلك عارية صحيحة لأنك لم تدخله في جملته، ولم تعطه صورة ما يختص به ويصير إليه ويخفي كونه لك دونه، فاعرفه.

❀ ❀ ❀

وههنا فصل آخر من طريق موضوع الكلام يبيّن وجوب الفرق بين القسمين، وهو أن الحالة التي يختلف في الاسم إذا وقع فيها أيسمى استعارة أم لا يسمى - هي الحالة التي يكون الاسم فيها خبر مبتدإ أو متنزلاً منزلته، أعني أن يكون خبر كان ومفعولاً ثانياً لباب علمت، لأن هذه الأبواب كلها أصلها مبتدأ وخبر، ويكون حالاً لأن الحال عندهم زيادة في الخبر، فحكمها حكم الخبر فيما قصدته ههنا خصوصاً، والاسم إذا وقع في هذه المواضع فأنت واضع كلامك لإثبات معناه، وإن أدخلت النفي على كلامك تعلّق النفي بمعناه.

تفسير هذه الجملة أنك إذا قلت: «زيد منطلق» فقد وضعت كلامك لإثبات الانطلاق لزيد. ولو نفيت فقلت: «ما زيد منطلقاً» كنت نفيت الانطلاق عن زيد. وكذلك: «كان زيد منطلقاً، وعلمت زيداً منطلقاً، ورأيت زيداً منطلقاً». أنت في ذلك كله واضع كلامك ومزج له لتثبيت الانطلاق لزيد، ولو خولفت فيه انصرف الخلاف إلى ثبوته. وإذا كان الأمر كذلك فأنت إذا قلت: زيد أسد، ورأيت أسداً، فقد جعلت اسم المشبه به خبراً عن المشبه. والاسم إذا كان خبراً عن الشيء كان خبراً عنه إما لإثبات وصف هو مشتق منه لذلك الشيء كالانطلاق في قولك: «زيد منطلق» أو إثبات جنسية هو موضوع لها كقولك: هذا رجل. فإذا امتنع في قولنا: «زيد أسد» أن تثبت شبه الجنسية لزيد على الحقيقة كان لإثبات شبه من الجنس له، وإذا كنا إنما نثبت شبه الجنس فقد اجتلبنا الاسم لنحدث به التشبيه الآن ونقرره وندخله في حيز الحصول والثبوت، وإذا كان كذلك كان خليقاً بأن نسميه تشبيهاً إذا كان إنما جاء ليفيده ويوجبه.

وأما الحالة الأخرى التي قلنا إن الاسم فيها يكون استعارة من غير خلاف فهي حالة إذا وقع الاسم فيها لم يكن الاسم مجتلباً لإثبات معناه للشيء ولا الكلام موضوعاً لذلك، لأن هذا حكم لا يكون إلا إذا كان الاسم في منزلة الخبر من المبتدأ. فأما إذا لم يكن وكان مبتدأ بنفسه أو فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه فأنت واضع كلامك لإثبات أمر آخر غير ما هو معنى الاسم.

بيان ذلك أنك إذا قلت: جاءني أسد ورأيت أسداً ومررت بأسد، فقد وضعت الكلام لإثبات المجيء واقعاً من الأسد، والرؤية والمرور واقعين منك عليه. وكذلك إن قلت: الأسد مقبل، فالكلام موضوع لإثبات الإقبال للأسد لا لإثبات معنى الأسد. وإذا كان الأمر كذلك ثم قلت: عنت لنا ظبية وهززت سيفاً صارماً على الأعداء ـ وأنت تعني بالظبية امرأة وبالسيف رجلاً، لم يكن ذكرك للاسمين في كلامك هذا لإثبات الشبه المقصود الآن. وكيف يتصور أن يقصد إلى إثبات الشبه منهما لشيء وأنت لم تذكر قبلهما شيئاً ينصرف إثبات الشبه إليه، وإنما يثبت الشبه من طريق الرجوع إلى الحال والبحث عن خبىء في نفس المتكلم، وإذا كان كذلك بأن أن الاسم في قولك: زيد أسد ـ مقصود به إيقاع التشبيه في الحال وإيجابه.

وأما في قولك: عنت لنا ظبية، وسللت سيفاً على العدو، فوُضِعَ الاسم هكذا انتهازاً واقتضاباً على المقصود وادعاء أنه من الجنس الذي وضع له الاسم في أصل اللغة. وإذا افترقا هذا الافتراق وجب أن يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة، كما أنا نفصل بين الخبر والصفة في العبارة لاختلاف الحكم فيهما بأن الخبر إثبات في الوقت للمعنى، والصفة تبيين وتوضيح وتخصيص بأمر قد ثبت واستقر وعرف، فكما لم نرض لاتفاق الغرض في الخبر والصفة على الجملة واشتراكهما إذا قلت: «زيد ظريف وجاءني زيد الظريف» في التباس زيد في الظرف واكتسائه له أن نجعلهما في الوضع الاصطلاحي شيئاً واحداً ولا نفرق بتسميتنا هذا خبراً وذاك صفة، كذلك ينبغي أن لا يدعونا اتفاق قولنا: جاءني أسد، وهززت سيفاً صارماً، وقولنا: زيد أسد وسيف صارم ـ في مطلق التشبيه ـ إلى التسوية بينهما وترك الفرق من طريق العبارة، بل وجب أن نفرق فنسمي ذاك

استعارة وهذا تشبيهاً، فإن أبيت إلا أن تطلق الاستعارة على هذا القسم الثاني فينبغي أن تعلم أن إطلاقها لا يجوز في كل موضع يحسن دخول حرف التشبيه عليه بسهولة، وذلك نحو قولك: هو الأسد وهو شمس النهار، وهو البدر حسناً وبهجة، والقضيب عطفاً[1] وهكذا كل موضع ذكر فيه المشبه به بلفظ التعريف. فإن قلت: «هو بحر وهو ليث ووجدته بحراً» وأردت أن تقول إنه استعارة كنت أعذرَ أشبه بأن تكون على جانب من القياس، ومتشبثاً بطرف من الصواب، وذلك أن الاسم قد خرج بالتنكير عن أن يحسن إدخال حرف التشبيه عليه، فلو قلت: هو كأسد وهو كبحر، كان كلاماً نازلاً غير مقبول كما يكون قولك هو كالأسد، إلا أنه وإن كان لا تحسن فيه الكاف فإنه يحسن فيه «كأن» كقولك: كأنه أسد، أو ما يجري مجرى «كأن» في نحو «تحسبه أسداً وتخاله سيفاً» فإن غمض[2] مكان الكاف و «كأن» بأن يوصف الاسم الذي فيه التشبيه بصفة لا تكون في ذلك الجنس وأمر خاص غريب فقيل: هو بحر من البلاغة، وهو بدر يسكن الأرض، وهو شمس لا تغيب. وكقوله:

شمس تألَّقُ والفراق غروبها عنا وبدر والصدود كسوفه

فهو أقرب إلى أن تسميه استعارة لأنه قد غمض تقدير حرف التشبيه فيه إذ لا تصل إلى الكاف حتى تبطل بنية الكلام وتبدل صورته فتقول: هو كالشمس المتألقة إلا أن فراقها هو الغروب وكالبدر إلا أن صدوده الكسوف.

وقد يكون في الصفات التي تجيء في هذا النحو والصلات التي توصل بها ما يختل به تقدير التشبيه فيقرب حينئذ من القبيل الذي تطلق عليه الاستعارة من بعض الوجوه وذلك مثل قوله:

أسد دم الأسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه ترعد[3]

---

(1) عطف المرء - قيل وغيره - جانباه من لدن رأسه إلى وركيه وقد يكون اللفظ هنا عطفاً بالفتح أي تمايلاً (ش).

(2) غمض من بابي نصر وضرب غمضاً وغموضاً أي غاب أو خفي.

(3) الفريص جمع فريصة: وهي لحمة بين الثدي والكتف وقيل: بين الجنب والكتف ترعد=

لا سبيل لك إلى أن تقول: هو كالأسد وهو كالموت لما يكون في ذلك من التناقض، لأنك إذا قلت: هو كالأسد فقد شبهته بجنس السبع المعروف، ومحال أن تجعله محمولاً في الشبه على هذا الجنس[1] أولاً ثم تجعل دم الهزبر الذي هو أقوى الجنس خضاب يده، لأن حملك له عليه في الشبه دليل على أنه دونه، وقولك بعد «دم الهزبر من الأسود خضابه» دليل على أنه فوقها. وكذلك محال أن تشبهه بالموت المعروف ثم تجعله يخافه، وترتعد منه أكتافه، وكذا قوله:

سحاب عداني سيله وهو مسبل وبحر عداني فيضه وهو مفعم
وبدر أضاء الأرض شرقاً ومغرباً وموضع رحلي منه أسود مظلم

إن رجعت فيه إلى التشبيه الساذج فقلت هو كالبدر ثم جئت تقول: أضاء الأرض شرقاً ومغرباً وموضع رحلي مظلم لم يضيء به، كنت كأنك تجعل البدر المعروف يلبس الأرض الضياء ويمنعه رحلك، وذلك محال وإنما أردت أن تثبت من الممدوح بدراً مفرداً له هذه الخاصة العجيبة التي لم تعرف للبدر، وهذا إنما يأتي بكلام بعيد من هذا النظم، وهو أن يقال: هل سمعت بأن البدر يطلع في أفق ثم يمنع ضوءه موضعاً من المواضع التي هي معرضة له وكائنة في مقابلته، حتى ترى الأرض الفضاء قد أضاءت بنوره وفيما بينها قدر رحل مظلم يتجافى عنه ضوءه؟ ومعلوم بعد هذا من طريقة البيت فهذا النحو موضوع على تخييل أنه زاد في جنس البدر واحد له حكم وخاصة لم تعرف. وإذا كان الأمر كذلك صار كلامك موضوعاً لا لإثبات الشبه بينه وبين البدر ولكن لإثبات الصفة في واحد متجدد حادث من جنس البدر لم تعرف تلك الصفة للبدر فيصير بمنزلة قولك: زيد رجل يقري الضيوف ويفعل كيت وكيت. فلا يكون قصدك إثبات الصفة التي ذكرتها له، فإذا خرج الاسم الذي يتعلق به التشبيه من أن يكون مقصوداً بالإثبات تبيّن أنه خارج عن الأصل الذي تقدم من كون الاسم لإثبات الشبه. فالبحتري في

= عند الفزع، ولهذا قال المصنف فيما يأتي ترعد منه أكتافه وأرعد بضم الهمزة أخذته الرعدة وهي بالكسر الرجفة من برد أو خوف.

(1) أي ملحقاً به قاله شيخنا.

قوله: «وبدر أضاء الأرض» قد بنى كلامه على أن كون الممدوح بدراً أمر قد استقر وثبت وإنما يعمل في إثبات الصفة الغريبة والحالة التي هي موضع التعجب. وكما يمتنع دخول الكاف في هذا النحو كذلك يمتنع دخول «كأن وتحسب وتخال»، فلو قلت: «كأنه بدر أضاء الأرض شرقاً ومغرباً وموضع رحلي منه مظلم» كان خلفاً من القول. وكذلك إن قلت: «تحسبه بدراً أضاء الأرض ورحلي منه مظلم» كان كالأول في الضعف. ووجه بعده من القبول بيّن وهو أن «كأن وحسبت وخلت وظننت» تدخل إذا كان الخبر والمفعول الثاني أمراً معقولاً ثابتاً في الجملة، إلا أنه في كونه متعلقاً بما هو اسم «كأن» أو المفعول الأول من «حسبت» مشكوك فيه كقولنا «كأن زيداً منطلق» أو مجاز يقصد به خلاف ظاهره نحو: «كأن زيداً أسد» فالأول على الجملة ثابت معروف، والغريب هو كون زيد إياه ومن جنسه. والنكرة في نحو هذه الأبيات موصوفة بأوصاف تدل على أنك تخبر بظهور شيء لا يعرف ولا يتصور، وإذا كان كذلك كان إدخال «كأن وحسبت» عليه كالقياس على المجهول.

وتأمل هذه النكتة فإنه يضعف ثانياً إطلاق الاستعارة على هذا النحو أيضاً، لأن موضوع الاستعارة كيف دارت القضية على التشبيه، وإذا بان بما ذكرت أن هذا الجنس إذا قلبت عن سره ونقرت عن خبيئه فمحصوله أنه تدعي حدوث شيء هو من الجنس المذكور، إلا أنه اختص بصفة غريبة وخاصية بعيدة لم يكن يتوهم جوازها على ذلك الجنس كأنك تقول: ما كنا نعلم أن ههنا بدراً هذه صفته ـ كان تقدير التشبيه فيه نقضاً لهذا الغرض، لأنه لا معنى لقولك: أشبهه ببدر حدث خلاف البدور ما كان يعرف.

وهذا موضع لطيف جداً لا تنتصف منه إلا باستعانة الطبع عليه، ولا يمكن توفية الكشف فيه حقه بالعبارة لدقة مسلكه، ويتصل به أن في الاستعارة الصحيحة ما لا يحسن دخول كلم التشبيه عليه، وذلك إذا قوي الشبه بين الأصل والفرع حتى يتمكن الفرع في النفس بمداخلة ذلك الأصل والاتحاد به وكونه إياه، وذلك في نحو النور إذا استعير للعلم والإيمان والظلمة للكفر والجهل، فهذا النحو لتمكنه وقوة شبهه ومتانة سببه قد صار كأنه حقيقة، ولا يحسن لذلك أن تقول في

العلم: كأنه نور، وفي الجهل كأنه ظلمة، ولا تكاد تقول للرجل في هذا الجنس «كأنك قد أوقعتني في ظلمة» بل تقول: أوقعتني في ظلمة. وكذلك الأكثر على الألسن والأسبق إلى القلوب أن تقول: فهمت المسألة فانشرح صدري وحصل في قلبي نور، ولا تقول: كأن نوراً حصل في قلبي، ولكن إذا تجاوزت هذا النوع إلى نحو قولك: سللت منه سيفاً على الأعداء، وجدت «كأن» حسنة هناك كثيراً لقولك: بعثته إلى العدو فكأني سللت سيفاً، وكذلك في نحو: زيد أسد «كأن زيداً أسد» وهكذا يتدرج الحكم فيه حتى كلما كان مكان الشبه بين الشيئين أخفى وأغمض وأبعد من العرف كان الإتيان بكلمة التشبيه أبين وأحسن وأكثر في الاستعمال.

ومما يجب أن تجعله على ذُكر منك أبداً وفيه البيان الشافي أن بين القسمين تبايناً شديداً أعني بين قولك: زيد أسد، وقولك: رأيت أسداً. وهو ما قدمته لك من أنك قد تجد الشيء يصلح في نحو: زيد أسد، حيث يذكر المشبه باسمه أولاً ثم يجري اسم المشبه به عليه ولا يصلح في القسم الآخر الذي لا يذكر فيه المشبه أصلاً وتطرحه. ومن الأمثلة البينة في ذلك قول أبي تمام:

وكان المطل في بدء وعود دخاناً للصنيعة وهي نار[1]

قد شبه المطل بالدخان، والصنيعة بالنار، ولكنه صرح بذكر المشبه وأوقع المشبه به خبراً عنه، وهو كلام مستقيم. ولو سلكت به طريقة ما يسقط فيه ذكر المشبه فقلت مثلاً: «أقبستني ناراً لها دخان». كان ساقطاً. ولو قلت: «أقبستني نوراً أضاء أفقي به» تريد علماً، كان حسناً حسنه إذا قلت: «علمك نور في أفقي». والسبب في ذلك أن اطراح ذكر المشبه والاقتصار على اسم المشبه به،

(1) المصراع الأول في نسخة الديوان المطبوعة هكذا «وكان المدح في عود وبدء» وقبله:

رأيت صنائعاً معكت فأمست ذبائح والمطال لها شفار
نسيب البخل مذ كانا وإلا يكن نسب فبينهما جوار
لذلك قيل بعض المنع أدنى إلى مجد وبعض الجود عار

معكت بالبناء للمفعول: مطلت يقال معكه دينه وبدينه إذا مطله.

وتنزيله منزلته وإعطاءه الخلافة على المقصود، إنما يصح إذا تقرر الشبه بين المقصود وبين ما تستعير اسمه له وتستنيه في الدلالة، وقد تقرر في العرف الشبه بين النور والعلم وظهر واشتهر، كما تقرر الشبه بين المرأة والظبية. وبينها وبين الشمس، ولم يتقرر في العرف شبه بين الصنيعة والنار، وإنما هو شيء يضعه الآن أبو تمام، ويتمحله ويعمل في تصويره، فلا بد له من ذكر المشبه والمشبه به جميعاً، حتى يعقل عندما يريده، ويبين الغرض الذي يقصده، وإلا كان بمنزلة من يريد إعلام السامع أن عنده رجلاً هو مثل زيد في العلم مثلاً فيقول له: «عندي زيد» ويسومه أن يعقل من كلامه أنه أراد أن يقول: عندي رجل مثل زيد أو غيره من المعاني، وذلك تكليف علم الغيب؛ فاعرف هذا الأصل وتبينه فإنك تزداد به بصيرة في وجوب الفرق بين الضربين، وذلك أنهما لو كانا يجريان مجرى واحداً في حقيقة الاستعارة لوجب أن يستويا في القضية، حتى إذا استقام وضع الاسم في أحدهما استقام وضعه في الآخر فاعرفه.

فإن قلت: فما تقول في نحو قولهم: لقيت به أسداً ورأيت به ليثاً؟ فإنه[1] مما لا وجه لتسميته استعارة، ألا تراهم قالوا: لئن لقيتَ فلاناً ليلقينك منه الأسد، فأتوا به معرفة على حده إذا قالوا: احذر الأسد، وقد جاء على هذه الطريقة ما لا يتصور فيه التشبيه فيظن أنه استعارة وهو قوله عز وجل: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾ [فصلت: 28] والمعنى ـ واللَّه أعلم ـ أن النار هي دار الخلد وأنت تعلم أن لا معنى ههنا لأن يقال إن النار شبهت بدار الخلد إذ ليس المعنى على تشبيه النار بشيء يسمى دار الخلد كما تقول في زيد: إنه مثل الأسد. ثم تقول: هو الأسد وإنما هو كقولك: النار منزلهم ومسكنهم، نعوذ باللَّه منها. وكذا قوله:

* بأبي الظلامة منه النوفلُ الزفر[2] *

المعنى على أنه النوفل الزفر، وليس النوفل الزفر باسم لجنس غير جنس الممدوح كالأسد فيقال إنه شبه الممدوح به، وإنما هو صفة كقولك: هو الشجاع

(1) قوله فإنه... الخ جواب فإن قلت (ش).

(2) النوفل: الرجل المعطاء والزفر: الشجاع وعلى هذا كلام المصنف في جعلهما وصفين ولكن من معاني النوفل: البحر ومن معاني الزفر: الأسد.

وهو السيد وهو النهّاض بأعباء السيادة. وكذا قوله:

يـا خـيـر مـن يـركـب الـمـطـي ولا يـشـرب كـأسـاً بـكـف مـن بـخـلا

لا يتصور فيه التشبيه وإنما المعنى أنه ليس ببخيل.

هذا ـ وإنما يتصور الحكم على الاسم بالاستعارة إذا جرى بوجه على ما يدعي أنه مستعار له، والاسم في قولك: لقيت به أسداً ولقيني منه الأسد لا يتصور جريه على المذكور بوجه لأنه ليس بخبر عنه ولا صفة له ولا حال، وإنما هو بنفسه مفعول لقيت وفاعل لقيني، ولو جاز أن يجري الاسم ههنا مجرى الاستعارة المتناولة المستعار له لوجب أن يقول في قوله:

حـتـى إذا جـن الـظـلام واخـتـلـط جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط[1]

«إنه استعار اسم الذئب للمذق» وذلك بيّن الفساد. وكذا نحو قوله:

نـبّـئـت أن أبـا قـابـوس أوعـدنـي ولا قـرار عـلـى زأر مـن الأسـد[2]

لا يكون استعارة وإن كنت تجد من يفهم البيت قد يقول: أراد بالأسد النعمان أو شبهه بالأسد. لأن ذلك بيان للغرض. فأما القضية الصحيحة وما يقع في نفس العارف ويوحيه نقد الصيرف فإن الأسد واقع على حقيقته، حتى كأنه قال: ولا قرار على زأر هذا الأسد ـ وأشار إلى الأسد خارجاً من عرينه، مهدداً موعداً بزئيره. وأي وجه للشك في ذلك وهو يؤدي إلى أن يكون الكلام على حد قولك: ولا قرار على زأر من هو كالأسد. وفيه من العي والفجاجة شيء غير قليل[3].

---

(1) المذق بالفتح مصدر بمعنى اسم المفعول من مذق اللبن والشراب أي: مزجه فأكثر من الماء فيه فهو ممذوق ومذيق. والمذقة: الطائفة أو الدفعة منه، ويكنى الذئب بأبي مذقة لأن لونه يشبه اللبن الممزوج بالماء. وههنا يصح التشبيه المشار إليه برؤية الذئب ولا تصح الاستعارة كما قال المصنف.

(2) زأر الأسد وزئيره معروف وفعله من باب فتح وضرب، شبه وعيد أبي قابوس بزئير الأسد في أنه لا يقر للمهدد به قرار.

(3) قوله: الفجاجة بالفتح حالة الفاكهة ونحوها قبل النضج، والفج بالكسر: الذي لم ينضج من الفواكه وغيرها واستعارها للكلام.

هذا ـ ومن حق غالط غلط في نحو ما ذكرت على قلة عذره أن لا يغلط في قول الفرزدق:

قياماً ينظرون إلى سعيد كأنهم يرون به هلالا

ولا يتوهم أن «هلالا» استعارة لسعيد لأن الحكمَ على الاسم بالاستعارة مع وجود التشبيه الصريح محالٌ جارٍ مجرى أن يكون كل اسم دخل عليه كاف التشبيه مستعاراً. وإذا لم يغلط في هذا فالباقي بمنزلته فاعرفه.